الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
25 January 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين ، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-66840 (A)
0066840

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد كروخمال (أوكرانيا): قال إنه على الرغم من أن معدلات النمو في اقتصاد العالم قد ارتفعت منذ خريف عام ١٩٩٨ فإن الكثير من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لا تزال ضعيفة بدرجة كبيرة.

٢ - وواصل حديثه قائلا إنه على الرغم من أن البيئة الخارجية لم تكن مواتية فإن الحالة الاقتصادية في أوكرانيا قد أظهرت علامات واضحة تشير إلى استقرار الاقتصاد الكلي. وأضاف أن الناتج القومي الإجمالي والدخل الحقيقي قد زادا في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ نتيجة للسياسة الجديدة التي اتبعتها الحكومة. وذكر أن المحافظة على هذه المكاسب يتطلب إدخال إصلاحات شاملة على نظام الضرائب والميزانية، كما يتطلب إدخال إصلاحات إدارية.

٣ - وأردف قائلا إن إدخال الإصلاحات هو أيضا دليل على أن تشجيع إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف وإيجاد بيئة اقتصادية مواتية يتطلبان تعزيز التعاون الدولي. وأضاف أن رفع أوكرانيا من قائمة الاقتصادات غير السوقية في تشريع مكافحة الإغراق الذي وضعه الاتحاد الأوروبي وانضمام أوكرانيا إلى منظمة التجارة العالمية سيعزِّز أحدهما الآخر.

٤ - ومضى في حديثه قائلا إن التعاون الاقتصادي الإقليمي له أهمية كبيرة لأنه يربط بين النظام الاقتصادي العالمي والنظام الاقتصادي الوطني. وذكر أن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك التعاون في إطار منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود و تجمع دول جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان ومولدوفا، لها أهمية بالغة بالنسبة لأوكرانيا.

٥ - وأردف قائلا إن الاندماج في الاتحاد الأوروبي يمثِّل مهمة ذات أولوية بالنسبة للحكومة الأوكرانية. وأضاف أن "قمة أوكرانيا - الاتحاد الأوروبي" الرابعة التي عُقِدَت مؤخرا تمثل مرحلة هامة في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. وأعرب عن تقدير حكومته للمساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في إصلاح الاقتصاد وفي وقف تشغيل محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية عن العمل ومعالجة آثار كارثة تشيرنوبيل. وذكر أن حكومته ممتنة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وللبلدان الأخرى التي تعهَّدت بتقديم ما يزيد عن ٣٠٠ مليون دولار كتمويل إضافي من أجل تحويل مرفق "المأوى" إلى نظام مأمون من الناحية البيئية.

٦ - واستطرد قائلا إنه بالنظر إلى أن الاستعراض العشري لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سيُجرى قريبا فإن وفده يودّ أن يؤكد من جديد أن هناك حاجة إلى تعجيل التنفيذ الشامل لجدول أعمال القرن ٢١ وإلى اتخاذ خطوات عاجلة وفعَّالة نحو اعتماد، وتنفيذ، بروتوكول كيوتو؛ وتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي تنفيذا كاملا؛ وتوفير الموارد المالية؛ وتعزيز نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٧ - واستمر في حديثه قائلا إن أوكرانيا تقرّ إقرارا كاملا بمسؤوليتها عن حماية البيئة على الصعيدين الوطني والدولي ولن تدَّخِر جهدا في تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١. وأضاف أنه ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال. وذكر أن بلده يولي اهتماما كبيرا لعملية "بيئة أوروبا". وقال إنه ينبغي أن يسهم المؤتمر الوزاري الخامس الذي سيعقد في كييف في عام ٢٠٠٢ في إطار هذه العملية في تحقيق التنمية الإيكولوجية الإقليمية وأن يحدد المتطلبات الأخلاقية الجديدة لإدارة الموارد البيولوجية على المستوى العالمي.

٨ - وواصل حديثه قائلا إن المسائل البيئية جزءً لا يتجزأ من التنمية التي تركِّز على الناس. وذكر أن الإدارة والحفظ المستدامين للبيئة هما عنصر أساسي في السياسات المحلية والخارجية لأوكرانيا. وأضاف أن النجاح يعتمد، مع ذلك، على مشاركة الجمهور في عملية اتخاذ القرارات. وأشار إلى أنه ينبغي أن تتاح للمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى غير التابعة للدولة فرص كاملة لتقديم إسهامها.

٩ - ومضى في حديثه قائلا إنه يشارك المتحدثين السابقين قلقهم العميق إزاء وجود فوارق كبيرة في القدرة على استخدام شبكة "الإنترنت". وأضاف أنه من أجل تضييق فجوة المعلومات والمعرفة ينبغي أن تتاح للجميع الفوائد التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وذكر أنه من الممكن أن تكون الأمم المتحدة هي الرائدة في وضع إطار للتعاون في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

١٠ - واستطرد قائلا إن مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تمثِّل أحد التحدِّيات الكبيرة الأخرى. وأضاف أن "الإيدز" قد أصبح وباءً عالميا له آثار إنسانية واجتماعية كبيرة، وهي آثار تهدد أهداف التنمية المستدامة. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي أن تضع الأمم المتحدة برنامجا شاملا للإجراءات التي يتعيَّن اتخاذها.

١١ - **السيد لافروف** (الاتحاد الروسي): قال إن عمق وحجم المشكلات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية وبحماية البيئة التي تواجه البشرية تتطلب اتباع نُهُج مبتكرة.

١٢ - وواصل حديثه قائلا إنه على الرغم من أنه من الضروري أن تؤخذ في الاعتبار عملية العولمة، وهي عملية متسارعة ومثيرة للجدل إلى حدً ما، يجب الإقرار بأنه من الممكن أيضا أن تؤدي العولمة إلى تفاقم المشكلات القائمة وزيادة حدَّة الخلافات الموجودة بين البلدان. وأضاف أن العولمة قد شُبِّهَت، بدقة، بقطار متحرك لا يمكن ركوبه بأمان إلا من رصيف ملائم. وذكر أنه ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة على استكمال الجهود الوطنية الرامية إلى إقامة ذلك "الرصيف" في أقرب وقت ممكن. وقال إنه ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على وضع خطط عمل وطنية لتضييق فجوة التكنولوجيا الرقمية، وعلى وضع إطار قانوني وتنظيمي يسهِّل تطوير تكنولوجيات جديدة، وكذلك على التنمية الشاملة للإمكانات البشرية من خلال تشجيع محو الأمية في مجال الحواسيب على المستوى العام.

١٣ - واستمر في حديثه قائلا إنه كما أوضح وزير الخارجية الروسي فإنه من الممكن أن تكون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مفيدة كقوة دافعة لتضييق الفجوة الموجودة في مستويات التنمية من خلال "تخطي" بعض المراحل التقليدية للتنمية. وأشار إلى أنه ينبغي أن يحتل موضوع "تكنولوجيا المعلومات والاتصال" المكان الذي يستحقه بين أولويات الأمم المتحدة.

١٤- ومضى في حديثه قائلا إنه ينبغي أن توحِّد الدول الأعضاء جهودها من أجل كفالة أن تؤدي العولمة إلى المحافظة على التراث الفكري والثقافي للبشرية، مع العمل في الوقت نفسه على منع استخدام العولمة في تحقيق مصالح ذاتية ضيقة أو لأغراض إجرامية.

١٥ - وأردف قائلا إنه من الواضح، في هذا السياق، أن الفقر هو العقبة الرئيسية التي تعترض التنمية المستدامة. وأضاف أن الوكالات العاملة التابعة للأمم المتحدة لديها إمكانات وخبرات فريدة في هذا المجال. وذكر أنه يجب أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات لمواجهة الفقر من خلال زيادة فعالية استخدام قدرات الأمم المتحدة. وقال إن المؤتمر

الوزاري الذي عقده مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان خطوة في الاتجاه الصحيح.

١٦ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من تحقيق بعض التقدُّم في اتجاه تعزيز الآليات المالية العالمية بعد الأزمة المالية التي حدثت في الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨ فإنه لا يزال يتعيَّن تحقيق بعض الأهداف، وأهمها تحسين آليات الإنذار المبكِّر فيما يتعلق بحدوث أزمات مالية ومنع حدوث تلك الأزمات. وقال إنه من الممكن أن تقوم الأمم المتحدة بدور هام في هذا المجال.

١٧ - وواصل حديثه قائلا إن تحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي لا يزال يمثِّل واحدا من أخطر التحديات في الألفية الجديدة. وأضاف أن حكومته تعلِّق، لذلك، أهمية بالغة على الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز التكامل فيما بين الاتفاقيات الرئيسية المتعلقة بالبيئة.

١٨ - واستمر في حديثه قائلا إن المسائل الإنسانية لا تزال هي أيضا تمثِّل أولوية بالنسبة لأنشطة الأمم المتحدة. وأضاف أن فكرة "التدخل لأسباب إنسانية" تتعارض مع المبادئ التي تقوم عليها تلك الأنشطة، وهي الحياد والنزاهة والإنسانية. وذكر أن قمة الألفية قد أكدت من جديد أن الغالبية العظمى من المجتمع الدولي ترفض هذا المفهوم الذي يهدم نظام العلاقات الدولية بكامله.

١٩ - ومضى في حديثه قائلا إنه من المهم أن يعزَّز تنسيق الجوانب الإنسانية لأعمال مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا للمادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة. وذكر أن تنفيذ الإطار الشامل الجديد للحقوق السياسية والإنسانية وحقوق الإنسان، والتعاون الاقتصادي في إقامة السلام بعد حلّ النزاعات، سيجعلان الانتقال بمستوى التعاون الدولي في المجال الإنساني إلى مستوى جديد من الناحية النوعية أمرا ممكنا.

٢٠ - واستطرد قائلا إنه بالنظر إلى زيادة عدد، وحجم، الكوارث الطبيعية والتكنولوجية فإنه من الضروري زيادة التعاون الدولي في هذا المجال. وأضاف أن حكومته مستعدة للإسهام بخبرتها. وذكر أنه ينبغي أن تضع الأمم المتحدة حصرا للإمكانات القائمة المتاحة على الصعيد القطري وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي وأن تضع توصيات بالاستناد إلى ذلك الحصر.

٢١ - وأردف قائلا إن الاقتصاد العالمي يكتسب بشكل متزايد طبيعة كائن وحيد تعتمد حياته العادية بشكل مباشر على سلامة أجزائه. واختتم حديثه قائلا إنه من الممكن أن تلعب الأمم المتحدة دورا هاما في التوصل إلى أجوبة للأسئلة الحيوية المتعلقة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - ما هي أفضل طريقة لتحديد اتجاهات إيجابية في المرحلة النهائية للتحول؟، وما هي الكيفية التي يمكن بها تعزيز النمو الاقتصادي؟، وما هي الكيفية التي يمكن بها إشراك تلك البلدان بشكل كامل في ثورة المعلومات والاتصالات.

٢٢ - **السيد يبيز** (إكوادور): قال إنه بالنظر إلى تعذر تفادي العولمة فإنه يجب أن يستفاد منها، إذا أمكن. وأضاف أن أثر العولمة على البلدان النامية كان، حتى الآن، سلبيا بدرجة كبيرة. وأعرب عن الأمل في أن يتوصل المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في عام ٢٠٠١، إلى حلول للمشكلات القائمة التي لها صلة بأمور من بينها التجارة والاستثمار والدَين الأجنبي.

٢٣ - وواصل حديثه قائلا إن إكوادور نفسها تعاني في الوقت الحالي من مصاعب اقتصادية خطيرة. وأضاف أنه في حين بدأت الدورة الحالية تؤتي ثمارها فإن خدمة الدَين لا تزال تستهلك أكثر من نصف الميزانية الوطنية، وهو ما أثَّر تأثيرا سيئا على الرعاية الصحية والتعليم والبيئة.

٢٤ - ومضى في حديثه قائلا إن وفده يودّ أن يرى تعزيز جماعة دول الأنديز وتوثُّق العلاقات بين تلك الجماعة والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وحوض المحيط الهادئ، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة في الأمريكتين. وذكر أن هناك رغبة شديدة في إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف تنظمه قواعد واضحة وأنه ينبغي، من هذه الناحية، تنظيم جولة جديدة من المفاوضات التجارية لإلغاء الحمائية وضمان وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية. وقال إنه ينبغي أن تستفيد الأطراف جميعها من تحرير التجارة.

٢٥ - واستطرد قائلا إن التعاون الإنمائي بهدف تخفيف حدَّة الفقرة هو جزء أساسي من السياسة التي يتبعها بلده. وأضاف أن وفده، وهو عضو في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيؤيد تعزيز القدرة الوطنية، كما أنه سيسعى أيضا إلى وقف اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية نحو الانخفاض وإلى زيادة تلك المساعدة.

٢٦ - واستطرد قائلا إن الأمم المتحدة لها دور هام في مجالي حماية البيئة وتخفيف الكوارث الطبيعية. واختتم حديثه قائلا إن حكومة إكوادور ستقوم قريبا، في هذا الصدد، بدعم من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بإنشاء مركز دولي في غواياكويل لبحث ظاهرة "النينو".

٢٧ - **السيد لينغ** (بيلاروس): قال إنه في العالم الحديث يتأثر كل بلد، سواءً كان صغيرا أو كبيرا أو كان ضعيفا أو قويا من الناحية الاقتصادية، بالعولمة وبعدم وجود لوائح في النظام التجاري والاقتصادي العالمي. وأضاف أن وفده يدعو، لذلك، إلى زيادة تعزيز نظام العلاقات الدولية وإلى اتباع سياسة تقوم على التعاون والمشاركة بحيث يتحمل كل طرف مشارك في الاقتصاد العالمي مسؤولية فعلية تجاه المجتمع العالمي بالنسبة لاتباع القواعد الدولية للقانون واحترام المصالح الاقتصادية الوطنية لجميع البلدان بدون استثناء.

٢٨ - وواصل حديثه قائلا إنه من الواضح أن دمج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في النظام التجاري العالمي بنجاح سيكون أمرا أكثر سهولة إذا ما تم التوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن مبادئ مقبولة من الجميع لدمج تلك الدول على نحو أوثق في الاقتصاد العالمي الذي شملته العولمة. وذكر أنه ينبغي أن تُدرَج تلك المبادئ في جميع المفاوضات الاقتصادية والمالية المقبلة، وكذلك في برامج التنمية والتكامل التي تضعها الأمم المتحدة.

٢٩ - واستمر في حديثه قائلا إنه على الرغم من أن البلدان التي تعمل بنشاط على إعادة توجيه اقتصاداتها بما يتماشى مع مبادئ السوق تتيح للشركات الأجنبية، بما فيها شركات متعددة الجنسيات وشركات عالمية من بلدان متقدمة صناعيا، دخول أسواقها فإن قيام تلك الدول الأكبر، بالمقابل، بإتاحة دخول أسواقها الداخلية هو في معظم الأحيان يمثِّل الاستثناء وليس القاعدة. وأعرب في هذا السياق عن ترحيبه بالنداء الذي وجَّهَه مؤخرا المدير الجديد لصندوق النقد الدولي إلى البلدان المتقدمة النمو الرائدة بأن تنفِّذ إصلاحاتها الهيكلية على نحو يجعل العولمة تحقق مصالح الجميع.

٣٠ - وأردف قائلا إن تقليل مخاطر العولمة وضمان تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وحلّ مشكلات الدَين والدخول المتبادل في الأسواق، وتضييق الفجوة الموجودة في مجال التكنولوجيا الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية - هي أولويات ينبغي دمجها، مع أولويات أخرى متفق عليها، في برنامج عمل لنظام الأمم المتحدة بكامله. وأعرب عن تأييد وفده للنهج الموحَّد الذي يُتَّبع في الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة للأمم المتحدة للعقد الأول من الألفية الجديدة.

٣١ - واستطرد قائلا إن الجهود التي تبذل لتحقيق توافق جديد في الآراء بشأن أمور من بينها مستقبل و "تكوين" النظام المالي الدولي وتحقيق أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة ستكون اختبارا لمدى توفُّر الإرادة السياسية اللازمة لإقامة شراكة جديدة في القرن الحادي والعشرين.

٣٢ - وأعرب في نهاية حديثه عن ترحيبه بالنتائج الأولى للمفاوضات الحكومية الدولية التي دعا قرار الجمعية العامة ١٩٦/٥٤ إلى إجرائها، وخاصة الاتفاق الأولي على وضع جدول أعمال لاجتماع حكومي دولي رفيع المستوى للنظر في موضوع تمويل التنمية.

٣٣ - **السيد أمزيان** (المغرب): قال إن التقدُّم غير العادي الذي تحقق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد حفز العولمة والاعتماد المتبادل. وذكر أنه من الممكن أن يؤدي الدمج التدريجي للاقتصادات العالمية إلى عصر جديد للنمو المشترك والرخاء شريطة أن تُتخَذ إجراءات حثيثة للقضاء على الفقر واللامساواة الصارخة في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن اللامساواة آخذة بالفعل في التزايد في الوقت الحاضر: ففي حين يعيش بليون شخص على ما يقل عن دولار واحد في اليوم فإن دخل أغنى ثلاثة أفراد في العالم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لأفقر ٤٨ بلدا. وأشار إلى أن هناك عدم توازن مماثل في الحصول على الرعاية الصحية، وفي التنمية العلمية والتقنية والاستثمار. وقال إن هناك حاجة إلى القيام بجهد منسَّق من أجل التوصُّل إلى حلول يكون من شأنها حماية كرامة الإنسان.

٣٤ - وواصل حديثه قائلا إن أفريقيا، وهي مهد الإنسانية، تعاني بصفة خاصة من الحرب، ومن أمراض مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا، وكذلك من الفقر. وأضاف أنه علاوة على ذلك فإن البلدان المعنية ليست قادرة على تغيير الأوضاع السائدة فيها وذلك بسبب نقص الاستثمار، وكذلك بسبب الحواجز التجارية وعبء الدَين الخارجي. وأشار إلى أن انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية يزيد الأوضاع سوءا.

٣٥ - ومضى في حديثه قائلا إن الطريق إلى الأمام يمتد عبر القيام تدريجيا، على المستويين الوطني والدولي، بوضع نُظُم اجتماعية اقتصادية وسياسية استنادا إلى الإدارة السليمة والمساواة والتضامن من أجل إزالة الفروقات وأوجه اللامساواة الناتجة عن تفاعلات قوى السوق. وأضاف أن الحالة الراهنة تميل إلى تشجيع التطرُّف بجميع أنواعه، وتعزيزه، في حين أن الحريَّة والازدهار سيكون لهما أثر عكسي. وذكر أنه ينبغي أن يكون حكم المجتمع الدولي مستندا إلى قواعد عادلة تحمي الأمم الأضعف بتمكينها من جعل أصواتها مسموعة وتأخذ مصالحها الاقتصادية الحيوية في الاعتبار، بما في ذلك بصفة خاصة حقها في التمتُّع بمستوى معيشة مقبول.

٣٦ - واستمر في حديثه قائلا إن الأمم المتحدة قد أُنشئت للقضاء على الحرب والخوف والعوَز، وبالتالي فإن لها دورا هاما في العمل، من خلال الحوار، على تعزيز ظهور مجتمع دولي خالٍ من الفقر واللامساواة الصارخة، ويتقبَّل علاوة على ذلك الاختلافات الثقافية باعتبارها عوامل إثراء بدلا من السعي إلى القضاء عليها كما لو كانت تشكِّل عائقا. واختتم حديثه قائلا إن إقامة مثل ذلك المجتمع الدولي تعدّ وسيلة لتفادي حدوث أزمات في المستقبل.

٣٧ - **السيد الظاهري** (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه بالنظر إلى أن الأمن الاقتصادي له أهمية أساسية بالنسبة لتحقيق الاستقرار والنمو العالميين ينبغي أن يضع المجتمع الدولي استراتيجية اقتصادية جديدة تأخذ في الاعتبار خصائص كل دولة على حدة والأولويات المحلية والإقليمية. وذكر أن المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية - وهي

تزايد عدد السكان، والفوارق الاقتصادية، والدَين الخارجي، وهروب رأس المال، وتقييد نقل التكنولوجيا - تدعو إلى إيجاد حلول مبتكرة تدعَمها البلدان الصناعية. وأضاف أن وفده يؤيد تعزيز الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ويؤيد الملاحظات التي أُبدِيت نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٣٨ - وواصل حديثه قائلا إن إلغاء الحواجز التي تعوق التجارة الدولية يحقق فائدة للجميع. وأضاف أن زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية سيساعد الدول الفقيرة في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيساعدها على التخلص من آثار النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية.

٣٩ - وأردف قائلا إن الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي، مع مصادرة الأرض واغتصاب المياه والموارد الطبيعية الأخرى، على الشعب الفلسطيني هو مبعث للقلق الشديد من هذه الناحية. واختتم حديثه قائلا إن الاحتلال يمثل انتهاكا واضحا لأحكام القانون الدولي، وينبغي أن يرغِم المجتمع الدولي حكومة إسرائيل على إنهائه.

٤٠ - **السيد أوانيفي** (ناميبيا): تحدث نيابة عن المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي وأيَّد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٤١ - وقال إن أكبر تحدٍ يواجه المجتمع الدولي هو العولمة التي يجب أن تفيد العالم بأسره. وأضاف أنه لتحقيق هذا الهدف يجب تعزيز مشاركة البلدان النامية في النظام الاقتصادي الدولي بتنقيح الشروط التجارية وضمان مشاركتها مشاركة هادفة في عملية اتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وذكر أنه يجب أيضا تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لبلدان الشمال الغنية لمساعدة بلدان الجنوب الفقيرة.

٤٢ - واستمر في حديثه قائلا إن رؤية البلدان الأعضاء في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي تتمثل في إقامة هيكل اقتصادي إقليمي قوي لمواجهة تحديات التصنيع والعولمة، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين مستويات المعيشة لشعوبها. وأضاف أنه قد جرى تنفيذ إصلاحات اقتصادية بعيدة الأثر بهدف إنشاء مجال اقتصادي واحد يستند إلى التكامل الاقتصادي والتفاعل السياسي. وذكر أن البروتوكول التجاري الذي نُفِّذ في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ينص على إزالة الحواجز غير التعريفية التي تعترض التجارة وتخفيض التعريفات لتحقيق نقل السلع والخدمات بحريَّة فيما بين الدول الأعضاء في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، بحيث يتحقق في نهاية الأمر الهدف المتمثل في إنشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠٠٨.

٤٣ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن معدلات النمو التي تحققت في المنطقة منذ عام ١٩٩٥ كانت موجبة بصفة عامة فإنها ظلَّت غير كافية لتخفيف حدَّة الفقر بطريقة تتسم بالشمولية والاستدامة، كما أن الاستثمار المباشر الأجنبي لم يصل إلى المستوى المتوقع وذلك على الرغم من تحسُّن مناخ الاستثمار في التسعينيات. وذكر أنه يجب، لذلك، أن تعمل الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص ذات الصلة في البلدان النامية على زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي في المنطقة.

٤٤ - وأردف قائلا إن الدَين الخارجي لا يزال يمثل مشكلة كبيرة بالنسبة للبلدان الأعضاء في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي. وأضاف أن إلغاء الدَين وتخفيف عبء الدين الثنائي هما موضع للترحيب ولكنهما لم يؤديا إلى تخفيف عبء الدين العام لأن جزءا كبيرا من الدين مستحق لمؤسسات متعددة الأطراف. وذكر أنه يرحِّب في هذا السياق وفي ضوء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية بعقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى في عام ٢٠٠١ بشأن

التمويل من أجل التنمية. وذكر أنه ما لم تخَصَّص موارد كافية من البلدان المتقدمة النمو من خلال مبادرات مثل إلغاء الدَين وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية فإن انخفاض النمو في الجنوب سوف يستمر. وقال إنه لذلك يحثّ بشدة البلدان المتقدمة النمو على إلغاء دَين العالم النامي، وخاصة دَين أقل البلدان نموا، وعلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُقَدَّم إلى البلدان النامية. وأعرب في هذا السياق عن ترحيبه بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في أيار/مايو ٢٠٠١ في بروكسل، وحثّ جميع الأطراف المعنية على أن تتعاون في التحضير لهذا الحَدَث.

٤٥ - ومضى في حديثه قائلا إن اجتماع القمة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي عُقِد مؤخرا في ويندهوك بناميبيا قد أحاط علما بإنشاء لجنة فرعية تقنية متعددة القطاعات معنية بمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتتبع المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي وبأن اللجنة ستقوم بوضع إطار استراتيجي وبرنامج عمل للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤، وكذلك بموافقة مجلس الوزراء على مبادئ توجيهية للتفاوض مع شركات المستحضرات الطبية بشأن تقديم عقاقير لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وشدد في هذا السياق على أهمية الدورة الخاصة للجمعية العامة التي ستعقَد في عام ٢٠٠١ بشأن نقص فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٤٦ - وواصل حديثه قائلا إنه إقرارا بأهمية قيام المجتمع الدولي بعمل مشترك لمكافحة التصحُّر/أو تخفيف آثار الجفاف صدَّقَت جميع الدول الأعضاء في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحُّر، وبخاصة في أفريقيا، وأنشأت آليات إقليمية للمحافظة على التوازن الإيكولوجي لبيئتها الطبيعية، كما أنها ملتزمة بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي على أساس المشاركة. وذكر أنه لذلك يرحِّب بالعرض الذي قدمته جنوب أفريقيا باستضافة استعراض العشر سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

٤٧ - وأشار في نهاية حديثه إلى الفيضانات الشديدة التي حدثت في بعض بلدان منطقة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في بداية عام ٢٠٠٠ وأعرب عن تقديره للمساعدة المادية والتقنية والمالية التي قدمها المجتمع الدولي كإضافة للجهود الإقليمية.

٤٨ - **السيدة كينغ** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الدول الأعضاء عليها واجب جماعي بأن تسعى من أجل النهوض بالحياة المادية والروحية لرفاقها مواطني العالم. وأضافت أنه يجب على جميع الدول الأطراف وهي تواجه المأساة الإنسانية التي تنطوي على فقد أرواح أو التنكيل بأشخاص أن تتفق على أن هناك حاجة إلى إجراء تغيير سريع ومؤثر. وأضافت أنها لذلك تود أن تطرح مسألة العولمة التي تثير في بعض الأحيان جدلا، وهي عملية يحركها في الأساس التقدم التكنولوجي في مجالي النقل والاتصال. وذكرت أن الانفصال بسبب الزمن والمسافة قد اختفى وأصبح العالم يشترك الآن في الأشياء جميعها بحلوها ومرها.وأضافت أنه مع ذلك، مثلما هو الحال بالنسبة لأية عملية تغيير، ستؤدي العولمة إلى بعض الاضطراب ولا ينبغي التخلي عن من تتضرر مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية بتلك العملية. وقالت إن أية محاولة لوقف هذه التغييرات أو للتدخل في العمليات الأساسية لنظام السوق التي تحافظ على كفاءة الإنتاج وزيادته ستحرم شعوب العالم من فرصة تحقيق التقدم وتحسين ظروفها في المستقبل. وأضافت أن الفوائد التي يحققها أي بلد من خلال العولمة ستتوقف إلى حدٍ كبير على بيئته الاقتصادية والسياسية والقانونية.

وذكرت أن السياسات التي تسهِّل الاستثمار والتجارة تسهِّل أيضا تحقيق فوائد العولمة. وأشارت إلى أن التحدي الذي يواجه كل بلد يتمثل في قدرته على هيكلة نفسه بحيث يكون الأثر الإيجابي للعولمة على شعبه عند الحد الأقصى. وأضافت أن العجز عن التكيُّف سيؤدي، بالمثل، إلى تهميش طويل الأجل في الاقتصاد الدولي.

٤٩ - وواصلت حديثها قائلة إن الكيفية التي يمكن بها لأفقر البلدان أن تحصل على المزيد من فوائد الاقتصاد الدولي تمثل مسألة حساسة بالنسبة للمجتمع العالمي. ففي حين أن الأمم ذات السيادة هي نفسها التي تتحمل المسؤولية الأساسية، من الممكن أن يلعب المجتمع العالمي دورا هاما في تسهيل ذلك. وعلى سبيل المثال فإن أحد جوانب العولمة، وهو جانب مثير، قد تمثل في التطور السريع للتكنولوجيا الجديدة. فالتكنولوجيا البيولوجية بصفة خاصة تعِد بتطورات هائلة بالنسبة لزيادة المحاصيل الغذائية والمحاصيل الأخرى، مع حماية البيئة من الاستخدام المفرِط للمبيدات الحشرية والمخصِّبات. وأضافت أن هذه التطورات ستكون لها فوائد كبيرة بالنسبة للبلدان النامية التي تحدث فيها أكبر زيادة في عدد السكان والتي توجد فيها حاجة أكبر لبناء القدرات. وأعربت عن تأييد حكومتها القوي للدعوة التي وجَّهتها مجموعة الثمانية كي تشارك البلدان النامية في التكنولوجيا البيولوجية وفي الفوائد التي ستحققها.

٥٠ - واستطردت قائلة إنه ربما يكون رمز العولمة الأكثر شهرة هو "الإنترنت" التي أحدثت ثورة في التعاملات التجارية والاتصالات الشخصية. وأضافت أنه استجابة لتوجيه رئاسي وإقرارا بأن "الإنترنت" لها قدرة إيجابية على التغيير المنتِج فإن حكومتها قد طرحت في عام ١٩٩٩ مبادرتها المتعلقة باستخدام "الإنترنت" في تحقيق التنمية الاقتصادية. وأشارت إلى أن ٢٠ بلدا ناميا، أكثر من نصفها بلدان إفريقية، تشترك في الوقت الراهن في تلك المبادرة كما أن بلدانا غيرها سوف تنضم إليها قريبا.

٥١ - واستمرت في حديثها قائلة إن حكومتها ملتزمة بمساعدة البلدان النامية في الاستفادة من الفوائد المتوقَّعة للعولمة. وذكرت أنه في عام ١٩٩٩ اعتمد الكونغرس مبادرتين تهدفان إلى تحسين قدرة بلدان مؤهلة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي على دخول أسواق الولايات المتحدة، وانضمت إلى بلدان نامية أخرى في تنفيذ المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل تخفيف عبء الديون الذي تتحمله بلدان تجاهد من أجل إصلاح اقتصاداتها. وذكرت في هذا السياق، أن وفدها يؤيد بقوة الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وسيواصل المشاركة بنشاط في العملية التشاورية الحكومية الدولية التي تهدف إلى صياغة برنامج عمل موجَّه نحو تحقيق النتائج.

٥٢ - وشدَّدت على أنه لن يكون من الممكن تحقيق التنمية المستدامة بدون توفُّر التمويل الكافي، وأيَّدت بقوة التزام الجمعية العامة بعقد اجتماع رفيع المستوى يركِّز على المسائل الهامة المتعلقة بتمويل التنمية، وذكرت أن وفدها سيواصل تقديم المساعدة في التحضير لذلك الاجتماع وفي إجراء مفاوضات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والجهات المعنية الأخرى لكفالة أن يؤدي الاجتماع إلى وضع إطار لسياسة محدَّدة وذات منحى عملي لتمويل التنمية.

٥٣ - ومضت في حديثها قائلة إن حكومتها لا تزال ملتزمة بالتنمية المستدامة وتعتقد بأنه يمكن، ويجب، العمل على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة في وقت واحد وذلك لضمان عالم يمكن للأجيال المقبلة أن تحيى فيه حياة كريمة. وأضافت أن استعراض السنوات العشر

لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سيكون فرصة هامة للنظر في التغييرات الهامة التي حدثت منذ مؤتمر ريو ولتحديد الوسائل التي يمكن بها النهوض بمجالات جدول أعمال القرن ٢١ التي كان التقدُّم الذي تحقق فيها بطيئا. وأشارت إلى أن وفدها سيعمل مع الوفود الأخرى لضمان أن تكون وقائع استعراض السنوات العشر متَّسمة بالشفافية وأن تشترك فيها الجهات المعنية جميعها.

٥٤ - وشدَّدت على أن مسؤولية الدول الأعضاء بالنسبة لزيادة كفاءة مختلف هيئات الأمم المتحدة التي تعمل من أجل تحقيق التقدم في العالم هي مسؤولية مستمرة. وقالت إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مثلا، يواجه الكثير من التحديات الكبيرة التي لها صلة بالجوانب الاقتصادية والإنمائية وأنه يجب التوصُّل إلى وسائل تكفل قيام المجلس بأعماله على نحو أفضل، بما في ذلك زيادة تبسيط الهيئات الفرعية وهيئات الخبراء التابعة له من أجل تحسين فعاليته، وكذلك إجراء تعديلات بسيطة مثل تقليل عدد بنود جدول الأعمال التي تنظر فيها اللجنة الرئيسية وتركيزها.

٥٥ - وواصلت حديثها قائلة إن التنمية المستدامة بحق تتطلب استقرارا سياسيا وسياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة. وأضافت أن كل دولة ذات سيادة تتحمل المسؤولية الأساسية بالنسبة لإيجاد بيئة محلية تسهِّل تحقيق النمو الاقتصادي الذي يجعل تخفيف حدَّة الفقر بشكل مستدام أمرا ممكنا. وذكرت أنه يجب على أعضاء المجتمع الدولي، بدورهم، أن يعملوا معا لجعل دخول مجال التجارة الدولية أكثر سهولة ولإيجاد بيئة للاستثمار يمكن أن تزدهر فيها البلدان النامية التي لديها وعي بأهمية الإصلاحات. واختتمت حديثها قائلة إنها تتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة مع أعضاء اللجنة بشأن الكيفية التي يمكن بها التقدم إلى الأمام وتحقيق ذلك الهدف.

٥٦ - **السيد تشوخال** (نيبال): قال إن المسألة الرئيسية التي يواجهها المجتمع العالمي تتعلق بالكيفية التي يمكن بها القضاء على الفقر المطلق في البلدان النامية. وأضاف أنه على الرغم من أن البلدان النامية نفسها تتحمل المسؤولية الأساسية بالنسبة لتخفيف حدَّة الفقر وللتنمية فإنه من الضروري أيضا توفير بيئة خارجية مواتية وموارد خارجية لتحقيق ذلك. وذكر في هذا الصدد أنه من المهم تحسين الشروط التجارية وتسهيل دخول أسواق البلدان المتقدمة النمو وإتاحة الحصول على التكنولوجيا الحديثة.

٥٧ - وواصل حديثه قائلا إن المؤتمرات المختلفة التي عقدتها الأمم المتحدة قد شدَّدت على أهمية النمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف وزيادة الفرص المتاحة والبرامج الموجَّهة نحو الفقراء والمعوزين في الجهود التي تبذل لتخفيف حدَّة الفقر. وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت، مع ذلك، في السنوات الأخيرة، مثلما انخفضت التبرعات التي تقدَّم إلى الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة والتي توفِّر للبلدان الفقيرة مساعدة غير مشروطة. وقال إنه لذلك يحثّ الشركاء في التنمية على تحقيق هدف المساعدة الإنمائية المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان النامية ككل، وخاصة هدف تخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأكثر فقرا.

٥٨ - واستمر في حديثه قائلا إنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على تعبئة الموارد اللازمة وإيجاد مناخ خارجي مواتٍ لتحقيق الهدف الذي حددته قمة الألفية وهو تقليل الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وذكر أنه يتطلع إلى انعقاد الاجتماع رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وذلك باعتبارهما فرصتين هامتين لوضع خريطة جديدة للطريق المؤدي إلى تحقيق تقدم مشترك. وأشار إلى العبء الذي تتحمله موارد البلدان منخفضة الدخل بسبب ديونها

الخارجية، وحثّ البلدان الغنية على التعجيل بتنفيذ الأحكام المتعلقة بتخفيف عبء الديون، مثل المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتوسيع نطاقه كي يشمل جميع البلدان الأقل نموا.

٥٩ - واستطرد قائلا إن العولمة قد هدَمَت الحواجز التي تعوق دخول أسواق البلدان النامية، غير أن البلدان المتقدمة النمو لم تفتح أسواقها لمنتجات الجنوب ولليد العاملة القادمة منه. وأضاف أنه يجب تعديل الشروط التي وضعتها منظمة التجارة العالمية لضمان تكافؤ الفرص وعدالة الشروط التجارية بالنسبة للبلدان النامية، كما يجب أن تخصَّص حصص لأقل البلدان نموا وأن يتاح لها دخول أسواق البلدان المتقدمة النمو دون أن تُفرَض عليها رسوم وذلك لتمكينها من اللحاق ببقية العالم. وقال إنه يجب إدخال إصلاحات على مؤسسات "بريتون وودز" بحيث تتمكن البلدان النامية من الإعراب بدرجة أكبر عن رأيها في تحديد مستقبلها، وأعرب عن ترحيبه باستجابة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على نحو إيجابي للدعوة التي وُجِّهت لإدخال إصلاحات.

٦٠ - وأردف قائلا إن هناك مشكلات بيئية تحتاج إلى تعاون دولي، مثل زيادة إنتاج غازات الاحتباس الحراري، ونفاد طبقة الأوزون، وإزالة الأحراج، والمطر الحمضي، وذوبان طبقتي الثلج القطبيتين؛ ودعا المجتمع العالمي إلى مضاعفة جهوده لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبروتوكول "كيوتو" والصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بالبيئة.

٦١ - واستمر في حديثه قائلا إن حكومته قد أدخلت إصلاحات اقتصادية، مثل تحرير التجارة الداخلية والخارجية والاستثمار، وتتجه نحو خصخصة المؤسسات العامة. وأضاف أن حكومته تقوم بدورها وحثّ الشركاء في التنمية على تقديم المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدَين وتقديم تنازلات تجارية وتسهيل نقل التكنولوجيا. وذكر أن نيبال هي بلد غير ساحلي وأن وعورة أراضيه تزيد من تكاليف التجارة والنقل وهو يحتاج، لذلك، إلى دعم إضافي وموارد للتنمية وللاندماج في الاقتصاد العالمي. وأشار إلى أن دعم قطاع تكنولوجيا المعلومات، مثلا، سيكون إحدى وسائل تخطي الحواجز الجغرافية.

٦٢ - ومضى في حديثه قائلا إن التعاون بين بلدان الجنوب له أهمية حيوية بالنسبة لتنمية البلدان الأكثر فقرا ولاندماج تلك البلدان في التوجُّه الاقتصادي السائد؛ وأعرب عن ترحيبه بعقد قمة الجنوب وعن أمله في أن تبذَل جهود منسَّقة لتنفيذ القرارات التي أصدرتها تلك القمة. واختتم حديثه قائلا إن التعاون الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب ستكون له آثار هامة، ودعا بلدان جنوب آسيا إلى العمل من أجل عودة "رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي" إلى القيام بأنشطتها من أجل التحرك معا إلى الأمام وتحقيق الرخاء لشعوب الرابطة واحتلال المكانة التي تستحقها بلدان منطقة جنوب آسيا مجتمعة في العالم.

٦٣ - **السيد مابيلانغان** (الفلبين): قال إنه على الرغم من عدم حدوث تغييرات كبيرة في الحالة العالمية منذ المناقشة العامة التي أُجريَت في الدورة السابقة فإن قمة الألفية التي عُقِدَت مؤخرا قد نتج عنها التزام بتقليل عدد فقراء العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بمقدار النصف. وأضاف أن الالتزام بالمحافظة على البيئة العالمية قد جرى أيضا تجديده، كما أُجريَت مناقشات بشأن مواءمة مؤسسات "بريتون وودز" مع الحقائق الجديدة للقرن الحادي والعشرين.

٦٤ - وواصل حديثه قائلا إنه يجب أن يعمل المجتمع الدولي من أجل إقامة بنية تجارية ومالية دولية جديدة تكون أكثر استجابة لحاجات العالم النامي وذلك بكفالة أن تكون التجارة الحرة مساوية للتجارة العادلة. وأعرب عن ترحيب

وفده بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام والذي يدعو إلى إلغاء الجمارك المفروضة على صادرات أقل البلدان نموا. وأعرب أيضا عن ترحيب وفده بالتقدم الذي أُحرِز في تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تنفيذا كاملا.

٦٥ - واستمر في حديثه قائلا إنه سوف يُستكمَل في الدورة الحالية الجزء الأكبر من الأعمال التحضيرية المتعلقة بعقد مؤتمرين رئيسيين موجَّهين نحو تحقيق التنمية، وهما الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المتعلق بتمويل التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، كما ستبدأ الأعمال التحضيرية لإجراء استعراض العشر سنوات لقمة الأرض. وأضاف أنه يجب الاستفادة من هاتين الفرصتين اللتين يمكن أن تؤديا إلى إحراز تقدُّم وتوليد زخم واللتين أتاحتهما قمة الألفية. وأعرب أن أمل وفده في أن يتولَّد لدى جميع الجهات المعنية المشتركة في المؤتمر المتعلِّق بتمويل التنمية، وخاصة مؤسسات "بريتون وودز" ومنظمة التجارة العالمية، شعور بأنها ضمن منظمي المؤتمر وأن تشارك مشاركة كاملة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وذكر أنه يجب أن يُنظَر إلى المؤتمر على أنه مَعلَم في عملية دينامية وليس هدفا في حد ذاته.

٦٦ - وقال في نهاية حديثه إنه يجب أن تنظر اللجنة بإمعان في عملية العولمة وفي الكيفية التي يمكن بها تخفيف آثارها السلبية التي تشمل اتساع الفجوة الموجودة في مجال التكنولوجيا الرقمية. وأضاف أنه من السابق لأوانه، مع ذلك، التحدث عن تحسين القدرة على الاستفادة من شبكة "الإنترنت" بالنسبة للعالم النامي في حين أن غالبية البشر لم يسمعوا بعد الإشارة الصوتية لخط هاتفي. وذكر أنه ينبغي أن يتركز الاهتمام على الهيكل الأساسي والتعليم، وكذلك على بناء القدرات والاستثمار والربط. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات إلى تعزيز التنمية وتحديث قطاعات الاقتصاد الأساسية.

تنظيم الأعمال

٦٧ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى الإعراب عن آرائها بشأن مدى استصواب المشاركة في اجتماع مشترك مع مجلس التجارة والتنمية من خلال مؤتمر "فيديو" حسبما اقترحه المجلس، كما دعا اللجنة إلى تقديم أية مقترحات بشأن موضوع المؤتمر.

٦٨ - **السيد لو غارغاسون** (فرنسا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي وقال إن الاتحاد الأوروبي يَعتَبِر أن أية فرصة لتعزيز الحوار بين اللجنة ومجلس التجارة والتنمية هي فرصة قيِّمة وسيرحِّب، لذلك، بفرصة المشاركة في مثل ذلك الاجتماع. وأضاف أن الموضوع الذي اقترحه المجلس، وهو التكامل الإقليمي، هو موضوع واسع لدرجة أنه يسمح للمشاركين بالربط بينه وبين اهتماماتهم الخاصة. وذكر أنه مع ذلك فإن تقديم مزيد من المعلومات بشأن وسائل عقد الاجتماع المقترَح سيكون موضعا للترحيب.

٦٩ - **السيد أوسيو** (نيجيريا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين،.وقال إن المجموعة قد اقترحت، بعد إجراء مشاورات، موضوع دمج البلدان الأقل نموا في الاقتصاد العالمي.

٧٠ - **السيد أغونا** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قال إنه في حين أن المقترحات المقدَّمة هي مقترحات ذات صلة فإن موضوع هذا الجزء من أعمال مجلس التجارة والتنمية قد تحدَّد مسبقا ولا يمكن تغييره. وأضاف أنه قد عُقِدت اجتماعات مماثلة في مناسبتين سابقتين وتبيَّن للمجلس أن تلك الاجتماعات كانت مفيدة للغاية.

٧١ - **الرئيس:** قال إنه سيجري المزيد من المشاورات مع هيئة المكتب وسيُبلِّغ اللجنة بالنتائج في الاجتماع القادم.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٣٠.